

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/12/15/Add.1
16 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

ردود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على التوصيات المقدمة أثناء الحوار التفاعلي مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

١- إن التوصيات المقدمة أثناء الحوار التفاعلي مقبولة عموماً لجمهورية مقدونيا. ونظراً إلى محدودية نطاق التعليقات، فستقدم جمهورية مقدونيا معلومات إضافية بشأن بعض التوصيات، مع الإشارة إلى أنه قد تم التعليق على بعض التوصيات الأخرى أثناء الحوار التفاعلي (الوثيقة A/HRC/WG.6/5/L.14). وهناك توصيات لم يعلق عليها في هذه الوثيقة لكنها مقبولة تماماً.

التوصية رقم ١

٢- في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وقّعت جمهورية مقدونيا في نيويورك على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أنشئ في وزارة العمل والسياسات الاجتماعية فريق عامل يتألف من ممثلين للوزارات المختصة والمنظمات غير حكومية، وكلف بالاضطلاع بجميع الأنشطة الضرورية للتصديق على الاتفاقية وعلى بروتوكولها.

التوصية رقم ٣

٣- شاركت جمهورية مقدونيا في تقديم القرار المتعلق باعتماد البروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المتوقع في المستقبل القريب البدء في إجراء التوقيع عليه وما يترتب على ذلك من تصديق.

٤- وتُدرس إمكانيات التصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

التوصيتان رقم ٤ و ٧

٥- اعتمدت اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الطفل في دورتها المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ التقرير المتعلق بمستوى تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الطفل (٢٠٠٦-٢٠١٥) في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. وتراعى أحكام اتفاقية حقوق الطفل تماماً في عملية تقييم التشريع المطبق واعتماد تشريع جديد. وينطبق ذلك بوجه خاص على التعديلات التي ستدخل على قانون الأسرة والقانون المتعلق بقضاء الأحداث المعتمدة حديثاً وما إلى ذلك. ويُستشار مكتب اليونيسيف في جمهورية مقدونيا، كما أنه يشارك في عملية اعتماد التشريعات ذات الصلة.

التوصية رقم ٥ وجزء من التوصية رقم ٣٤

٦- توحياً لمواصلة تنفيذ أحكام القانون المتعلق بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، تناقش في البرلمان التعديلات التي ستدخل على القانون المتعلق بأمين المظالم. وتركز هذه التعديلات على تعزيز دور أمين المظالم واستقلاليته المالية، وإتاحة الفرصة لترسيخ عمل أمين المظالم بوصفه آلية وقائية وطنية لحماية حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم. وإضافة إلى ذلك، ستتيح هذه التعديلات لأمين المظالم القيام بزيارات منتظمة مفاجئة إلى أماكن الاحتجاز، وكذلك ضمان الحصول التام على جميع الوثائق والمعلومات المناسبة. وتتوخى التعديلات المذكورة أيضاً إنشاء إدارة مستقلة بصفة رسمية معنية بحقوق الطفل داخل مكتب أمين المظالم

(تعمل هذه الإدارة بحكم الأمر الواقع منذ عدة سنوات). وأخيراً، تنص هذه التعديلات على توفير حماية أكبر للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيكفل القانون الجديد الاستقلالية المالية لهذه المؤسسة عملاً بمبادئ باريس.

التوصيات رقم ٦ و ١٤ و ٤١

٧- لا يزال اتفاق أوهريد الإطاري يمثل أولوية بالنسبة إلى الحكومة. وقد اعتمدت جميع القوانين المتوخاة النازمة لحقوق الجماعات من غير الأغلبية، وتنفذ إجراءات تعيين أشخاص ينتمون إلى هذه الجماعات حسب الديناميات المتوخاة.

٨- وقد أنشئت لجنة وزارية لرصد تنفيذ اتفاق أوهريد الإطاري. ويرأس هذه اللجنة نائب رئيس وزراء جمهورية مقدونيا المكلف بتنفيذ اتفاق أوهريد الإطاري.

٩- وحالياً، يقوم نائب رئيس وزراء جمهورية مقدونيا المكلف بتنفيذ اتفاق أوهريد الإطاري بعملية رصد في البلديات لتحديد مستوى تنفيذ اتفاق أوهريد الإطاري على المستوى المحلي.

١٠- وتُنفذ أيضاً سلسلة من المشاريع، من بينها مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدعمه الحكومة الإسبانية يتمحور حول تحسين الحوار بين الجماعات الإثنية والتعاون بين المجتمعات المحلية، ويرمي إلى زيادة قدرات الهيئات المركزية والمحلية على حل المشاكل بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أولويات المجتمعات المحلية.

١١- وبالتعاون مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا القائمة في سكوبيه، وبناء على توصيات المفوض السامي للأقليات القومية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تقوم وزارة التربية والعلوم حالياً بصياغة استراتيجية ترمي إلى تيسير عمليات إدماج الطلاب من مختلف الانتماءات الإثنية في المدارس الابتدائية والثانوية في جمهورية مقدونيا.

١٢- وقد نُقحت خطط العمل والخطط التنفيذية الوطنية الأربع في إطار العقد والاستراتيجية من أجل الروما. وقد وضعت وزارة العمل والسياسات الاجتماعية، بالتنسيق عن كثب مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سكوبيه، نظام مؤشرات يتيح رصد النجاح في تنفيذ العقد والاستراتيجية من أجل الروما.

١٣- وستبدأ حكومة جمهورية مقدونيا بدعم من النرويج في تنفيذ مشروع مخصص للنساء في المناطق الريفية. والهدف من المشروع هو إطلاع النساء في المناطق الريفية على حقوقهن وعلى طريقة ممارستن لتلك الحقوق. وسيوجه اهتمام خاص إلى النساء اللواتي ينتمين إلى المجتمعات المحلية الإثنية المختلفة.

التوصية رقم ٨

١٤- ينص القانون المتعلق بسجلات الميلاد والزواج والوفيات على الالتزام بتسجيل ميلاد كل طفل مولود في مرفق طبي أو في البيت. ولا تفرض رسوم على إصدار الوثائق ولا على الإجراءات اللازمة لتسجيل وقيد البيانات في سجلات الميلاد والزواج والوفيات. وقد تبين أن أفراد الروما يواجهون أشد الصعوبات في قيود السجلات. ولذلك فقد نظمت منظمات حكومية وغير حكومية عدداً كبيراً من الاجتماعات والمناقشات الإعلامية والتثقيفية. وتوخياً لإعلام سكان الروما على نحو أفضل بإمكانية ممارستهم لحقوقهم وبالترامهم المتعلقة بالقيود في السجلات، ولأغراض زيادة توضيح الإجراءات اللازمة لتسجيل مكان الإقامة وإجراءات إصدار بطاقات هويات شخصية، صدرت كتيبات بلغة الروما، وتُذاع نشرات إخبارية على القنوات التلفزيونية الحكومية والقنوات التلفزيونية المحلية التي تبث برامج بلغة الروما.

التوصيات رقم ٩ و ١٩ و ٢١ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ (جزء من التوصية ٣٢) و ٣٣ و ٣٤

١٥- عملاً بتوصيات اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، يرمي إصلاح السجون إلى تحسين الأوضاع في السجون وضمان إنفاذ العقوبات بمزيد من الفعالية، تطبيقاً للمعايير الدولية. ويتألف الإصلاح من عنصرين وهما: تحسين مرافق الإقامة المخصصة للسجناء المدانين، والسجناء في الحبس الاحتياطي والأحداث (أعيد إصلاح ما هو قائم من السجون ومرافق الحبس الاحتياطي وشُيِّدت سجون ومرافق جديدة، ويخطط للاضطلاع بأنشطة إضافية تتعلق بالسجن ومرافق الحبس الاحتياطي ستمول من ميزانية جمهورية مقدونيا أو من أموال خارجة عن الميزانية)، ومن ثم الأنشطة المخططة لتحسين ظروف عمل الموظفين في السجون والمؤسسات الإصلاحية وزيادة عدد موظفي السجون والمرافق الإصلاحية (تعيين ٢١٤ شخصاً في عام ٢٠٠٨ وتجري إجراءات تعيين ٨٨ شخصاً آخر). وأنشئ قطاع للتدريب والتثقيف يخصص موظفي السجون والمؤسسات الإصلاحية في مديرية تنفيذ العقوبات. واعتمد برنامج للتدريب والتثقيف إضافة إلى خطة تنفيذية من أجل تدريب الموظفين. وسينفذ البرنامج المعنون "توجيه إصلاحات السجون وفقاً للمعايير التي يقتضها الاتحاد الأوروبي" بدعم من شركاء أجنبية.

١٦- وفي إطار الصك المتعلق بتقديم المساعدة في المرحلة التي تسبق الانضمام إلى الاتفاقية لعام ٢٠٠٩، طلبت اعتمادات مالية من أجل إعداد استراتيجية وطنية لتطوير نظام السجون، ولتقييم وتنفيذ استراتيجية تتعلق بالرعاية الصحية في السجون، وكذلك تمويل الإقامة لأغراض الدراسة، وتدريب إدارة السجون في مجال الهيكل التنظيمي للسجون وتخطيط السجون وإدارتها وما شابه ذلك.

التوصيتان رقم ١٣ و ١٨

١٧- يخضع مشروع القانون المتعلق بالحماية من التمييز لإجراءات حكومية. ويراعي مشروع القانون النهائي آراء وتوصيات لجنة فينيسيا، ومكتب المؤسسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومنظمات غير حكومية. وسوف تستمر المناقشات والمشاورات العامة مع قطاع المنظمات غير الحكومية إلى حين اعتماد برلمان جمهورية مقدونيا للقانون.

١٨- وفي منتصف شهر حزيران/يونيه، بدأت مجموعة من الدورات التدريبية المتعلقة بعدم التمييز والمنظمة بالتعاون مع منظمات غير حكومية، وهي دورات موجهة إلى الموظفين العموميين، والأخصائيين الاجتماعيين. والهدف من الدورات التدريبية المنظمة في إطار البرنامج المعنون "مقدونيا خالية من التمييز" ويدعمها برنامج تحقيق التقدم التابع للاتحاد الأوروبي (PROGRESS) هو تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية على تعزيز تكافؤ الفرص وعدم التمييز.

١٩- ونُظمت مجموعة من حملات إذكاء وعي الجمهور بالمسائل المتعلقة بالتمييز حتى الآن في هذه الفترة.

٢٠- وقد أُشير بوضوح في مشروع القانون المتعلق بالحماية من التمييز إلى التمييز على أساس الميل الجنسي فضلاً عن التمييز الجنساني بوصفهما من أسباب التمييز المحظور في القانون.

التوصية رقم ١٨ (ب)

٢١- في هذه المرحلة، تعتبر هذه التوصية غير مقبولة لجمهورية مقدونيا.

التوصيات رقم ١٥ و ١٦ و ١٧

٢٢- من المتوقع أن يساعد تطبيق القانون المتعلق بتكافؤ الفرص وتنفيذ خطة العمل للمساواة بين الجنسين على مواصلة الاتجاه الإيجابي نحو تمثيل المرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. ويجري الاضطلاع بأنشطة لتعديل التشريع وتكاملته من هذا المنظور الجنساني وفقاً لقانون تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

٢٣- وستشكل هذه التعديلات والإضافات الأساس اللازم لإجراء تغييرات في المنهج الدراسي، ولا سيما في التعليم الابتدائي، بهدف تفادي المحتويات والرسوم التوضيحية النمطية التي يمكن أن تؤثر في نظرة الأطفال إلى دور كل من المرأة والرجل.

٢٤- ووفقاً لتوصيات اللجنة المعنية بحقوق المرأة، وبالتعاون مع وزارة العدل والأكاديمية المعنية بتدريب القضاة والمدعين العامين، بدأت وزارة العمل والسياسات الاجتماعية تنفيذ دورات تدريبية موجهة إلى القضاة والمدعين العامين وموظفي مكتب أمين المظالم والمحامين.

٢٥- ويجري إعداد دراسات تحليلية للتشريعات ذات الصلة وتعيين شبكات من المواطنين، بالتعاون مع منظمات غير حكومية معنية بنساء الروما، ومع مكتب أمين المظالم، في سياق الأنشطة المضطلع بها للقضاء على عدم المساواة في معاملة الروما ودخولهم إلى المؤسسات الحكومية، وبوجه خاص النساء الروما.

التوصيتان رقم ٢٠ و ٢٢

٢٦- يُضطلع بأنشطة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية من العنف المترلي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بالتعاون مع منظمات غير حكومية أجنبية ومحلية.

٢٧- وقد تحسن نظام الحماية بإنشاء دوائر استشارية لتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف المترلي، وبعد ذلك من خلال وضع برامج عملها، وبتوسيع نطاق شبكتها. وتقدم المساعدة والدعم إلى الضحايا عن طريق نظام حماية معتمد وهو ما يشمل التدابير المتخذة في مراكز العمل الاجتماعي، وإيواء الضحايا في مرافق إيواء حيث يخضعون لعلاج نفسي اجتماعي، واستقبال مكالمات هاتفية باستخدام الخط الهاتفي الوطني لطلب المساعدة، وتوفير الإقامة الفورية للأشخاص في المرافق الحكومية وفي مرافق المنظمات غير الحكومية، والطلبات الموجهة إلى المحاكم التي تتعلق بقرارات اتخاذ تدابير مؤقتة للحماية من مرتكبي العنف المترلي.

٢٨- وتوفر المساعدة والتمثيل في المجال القانوني بالتعاون مع قطاع المنظمات غير الحكومية.

٢٩- وتتخذ جميع المؤسسات والوزارات ذات الصلة تدابير وقائية في سياق تحسين مستوى الإعلام والتوعية ورفع مستوى الخبرة لدى المهنيين ذوي الصلة. كما تتخذ تدابير لتحسين سبل تعريف الجمهور بالتدابير القانونية التي تتيح حماية ضحايا العنف المترلي.

التوصية رقم ٢٤

٣٠- تنفذ خطة عمل ترمي إلى تطبيق القانون المتعلق بقضاء الأحداث بفعالية، وهو قانون دخل حيز النفاذ منذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣١- واعتمدت اللوائح التنفيذية المتوخاة في إطار القانون المتعلق بقضاء الأحداث، ونُظمت دورات تدريبية أولية ومتواصلة للقضاة، والمدعين العامين والمحامين، وجميع الأفرقة العاملة في مراكز العمل الاجتماعي ورجال الشرطة وبعد ذلك للمربين في المؤسسات التربوية والإصلاحية وسجون الأحداث إضافة إلى أفراد دوائر الأمن في هذه المؤسسات.

٣٢- وأعدت برامج للدورات التدريبية المتخصصة من أجل جميع المؤسسات المعنية.

التوصية رقم ٢٥

٣٣- تعمل جمهورية مقدونيا باستمرار على تحسين الاتساق بين أنشطة مختلف المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية التي تعمل على الكشف عن حالات الاتجار بالبشر ومنعها. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، صدقت جمهورية مقدونيا على الاتفاقية الأوروبية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

٣٤- وتعمل آلية الإحالة الوطنية من أجل ضحايا الاتجار بالبشر بنجاح. وفي الفترة الأخيرة زاد عدد حالات الكشف عن الاتجار بالبشر ثلاث مرات. وقد تلقى التدريب ٣٠٠ فرد من أفراد الشرطة، وأخصائيين اجتماعيين، وأطباء، ومفتشو العمل، وصحفيون، وقدمت عروض إعلامية إلى الطلاب في أكثر من ٢٠ بلدية في جميع أنحاء مقدونيا.

٣٥- واعتمدت خطة عمل جديدة إضافة إلى استراتيجية جديدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

التوصية رقم ٢٦

٣٦- لا يزال إصلاح الجهاز القضائي وتعزيز استقلاله وفعاليته يمثل أولوية رئيسية من أولويات جمهورية مقدونيا. وتنفذ استراتيجية الإصلاح لعام ٢٠٠٤ تنفيذاً كاملاً. وتُعدّ في الوقت الحالي خطة عمل بالتعاون مع الجماعة الأوروبية لإجراء المزيد من الإصلاحات في هذا المجال. وقد زادت الميزانية المخصصة للجهاز القضائي بنسبة ١١ في المائة أيضاً في سياق تعزيز استقلالية هذا الجهاز.

التوصية رقم ٢٨

٣٧- وفقاً للتشريعات ذات الصلة، توجد في جمهورية مقدونيا آليات مستقلة وخارجية لمراقبة عمل الشرطة وهي مكتب المدعي العام لجمهورية مقدونيا، واللجنة الدائمة للاستقصاء المعنية بحماية حقوق الإنسان والحريات في برلمان جمهورية مقدونيا، وأمين المظالم (انظر الرد على التوصية ٥ أعلاه) والقطاع غير الحكومي، والجهاز القضائي.

٣٨- وتمارس الرقابة على إنفاذ العقوبات من خلال مفتش تنفيذ العقوبات في مديرية تنفيذ العقوبات، وقاضي تنفيذ العقوبات واللجنة الحكومية المعنية بتنفيذ العقوبات وفقاً لأحكام القانون المتعلق بتنفيذ العقوبات.

التوصيتان رقم ٢٩ و ٣٤

٣٩- يدرس قطاع المراقبة الداخلية والمعايير المهنية بطريقة موضوعية ومهنية جميع ادعاءات إساءة المعاملة على أيدي رجال الشرطة. وفي الفترة الأخيرة، نُفذ مشروعان الأول بعنوان "تعزيز قدرات قطاع المراقبة الداخلية والمعايير المهنية"، والآخر بعنوان "تنفيذ خطة العمل لقطاع المراقبة الداخلية والمعايير المهنية" مع التركيز على تعزيز قدرات وزارة الداخلية والشرطة من أجل مراقبة عمل الشرطة. ويمول المشروعان من المفوضية الأوروبية عن طريق أموال الوكالة الأوروبية للتعمير في إطار برنامج كاردز (CARDS).

٤٠ - وتوخياً للنهوض بكفاءة وفعالية قطاع المراقبة الداخلية والمعايير المهنية، يجري توجيه اهتمام كبير إلى تدريب الموظفين في القطاع. وتُنفذ جزء من هذا التدريب بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويزداد التعاون مع إدارة مكافحة الجريمة المنظمة، وكذلك مع مكاتب المدعين العامين الأساسيين، والمحاكم، وأمين المظالم، والمنظمات غير الحكومية.

التوصية رقم ٣٧

٤١ - ستنفذ جمهورية مقدونيا بالكامل التوصيات الواردة في تقرير رصد الانتخابات الرئاسية والمحلية لعام ٢٠٠٩ الذي أعدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو ما سينطوي على إجراء المزيد من الإصلاحات في التشريعات الانتخابية، ثم التشريعات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعملية الانتخابية، فضلاً عن تنقيح قائمة الناخبين.

التوصية رقم ٤٠

٤٢ - تدير وزارة التربية والعلوم بالتعاون مع منظمات غير حكومية، مشروعاً للمرشدين سيساعد التلاميذ والآباء على تسجيل أطفالهم في المدارس ومتابعة ما يحرزونه من تقدم. وقدمت هذه الوزارة ٦٥٠ منحة دراسية إلى طلاب الروما في المدارس الثانوية، وخفّضت المعايير (الدرجات) اللازمة للتسجيل في المدارس الثانوية بنسبة ١٠ في المائة في حالة طلاب الروما.

٤٣ - وتسهم وزارة العمل والسياسات الاجتماعية منذ ثلاثة أعوام في مشاريع للتعليم في مرحلة ما قبل الابتدائية بتنفيذ مشاريع تشمل أطفال الروما قبل عام من بدء التعليم الابتدائي. وفي السنتين الدراسيتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ أدارت الوزارة هذا المشروع بالاشتراك مع صندوق تعليم الروما و١٩ وحدة من وحدات الحكم الذاتي المحلي. ولأول مرة تقدم ١٩ وحدة من وحدات الحكم الذاتي المحلي التي ينفذ فيها المشروع الدعم المالي إلى هذا المشروع لتغطية جزء من التكاليف المتعلقة بالإقامة والغذاء والمواصلات فيما يخص أطفال الروما في إطار البلدية. وطوال السنتين الماضيتين، كان ينفذ هذا المشروع بالأموال المقدمة من وزارة العمل والسياسات الاجتماعية وصندوق تعليم الروما في بودابست.

٤٤ - وخلال فترة السنوات الأربع للمشروع، ستغطي احتياجات ١٩٦ ١ طفلاً من أطفال الروما، وسيعين ١٩ مدرساً متخصصاً في رياض الأطفال الروما للعمل في رياض الأطفال التي ينفذ فيها المشروع.